مداخلات «جريئة» حول «المجالس المحلية»

محافظ دمشق: الحوار قاعدة لإبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار ليكون المواطن شريكاً فاعلاً في قانون الإدارة المحلية

طلبات من المجتمع المحلي لترميم ساحات.. و٩٠ بالمئة من تكلفة نفق المواساة من الإيرادات الذاتية للمحافظة

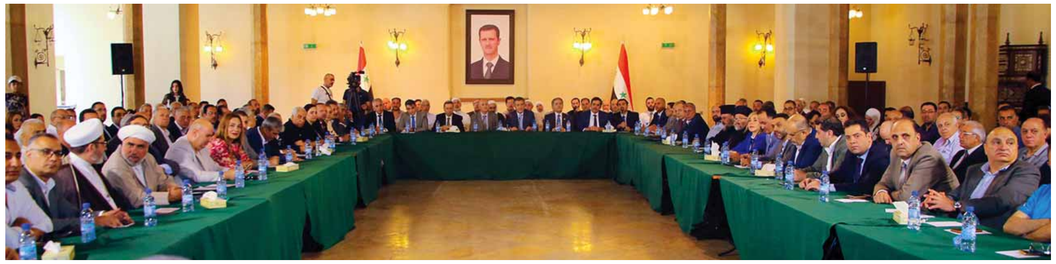

محمد راكان مصطفى
فادي بك الشريف

اتسمت المداخلات والطروحات خلال فعالية المجالس المحلية في محافظة دمشق بالجرأة، حيث تطرقت إلى ضرورة إجراء تعديلات على قانون الإدارة المحلية يتيح تفعيل دور الوحدات الإدارية، ويحدد صلاحياتها، بما يسهم في رفع سوية أدائها، وتم التركيز على أهمية الرقابة على عمل الوحدات الإدارية، وتوسيع الصلاحيات الممنوحة لها، بما يخدم المجتمع المحلي ويطوره ويحافظ على الموارد المالية للوحدات الإدارية.

هذا وانطلق أمس اللقاء الحواري حول قانون الإدارة المحلية والمجالس المحلية الذي أقامته محافظة دمشق، وذلك في قاعة رضا سعيد بجامعة دمشق، بحضور رسمي وشعبي وشخصيات أكاديمية وعلمية وإعلامية واقتصادية ودينية وحزبية وممثلين عن الجامعة والمنظمات الاتحادات والنقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة والزراعة والجمعيات الأهلية والمجتمع المحلي.

النهوض بالواقع الخدمي

محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي أكد في كلمة أن المحافظة تسعى لترسيخ مشاركة المجتمع المحلي في إطار الجهود المبذولة للنهوض بالواقع الخدمي في العاصمة، انطلاقاً من دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية عبر تطوير المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية والبيئية والانتقال بها إلى أفضل حال.

وأوضح كريشاتي أن المحافظة تعتمد في إطار قياس أدائها على مبدأ الشفافية في العمل ورصد ردود الفعل على ما يتم نشره، بهدف تطوير الأداء وتحسينه، من خلال استقبال جميع الملاحظات عبر اللقاء الدوري مع المواطنين لتصويب العمل وتقويمه، معتبراً أن الحوار قاعدة انطلاق لتحقيق الإنجاز وللتعبير وإبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار، ليكون المواطن شريكاً فاعلاً في قانون الإدارة المحلية.

أكد كريشاتي أن المحافظة تولي الاهتمام الخاص بالجوانب الاقتصادية والاستثمارية، والعمل على تعزيز الإيرادات الذاتية في ظل القانون المالي للوحدات الإدارية، من خلال البحث عن المزيد من الموارد الذاتية وتحقيق العدالة بين البلدات المستحقة والأسعار الحالية، وتحقيق الاستثمار الأمثل لأملاك المحافظة.

وذكر أن تلك الإيرادات تسهم بدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وتنفيذ المشاريع الإستراتيجية، والتي كان آخرها نفق عقدة المواساة، حيث إن ٩٠ بالمئة من تكلفته من الإيرادات الذاتية في المحافظة، ويتم العمل والتحضير لمشاريع خدمية أكبر.

دور المجتمع الأهلي

ونوه كريشاتي بدور المجتمع المحلي وأنه تقدم بعدة طلبات لترميم ساحات في المحافظة بعد إعادة تأهيل ساحة السبع بحرات، وهي موضع دراسة بالتعاون مع نقابة المهندسين وجامعة دمشق، مضيفاً: كان للمجتمع المحلي مساهمة فاعلة عبر مبادرات محلية لتركيب أجهزة إنارة بالطاقة البديلة، وغيرها من المبادرات التي شجعتها محافظة دمشق في سبيل تأمين أفضل الخدمات لمواطنيها وتعزيز مشاركة الفئات المختلفة من شرائح المجتمع المحلي في عملها.

وقال: بهدف تنمية القدرات وتعزيز الكفاءات المنتخبة تم تنفيذ العديد من الدورات لتمكين أعضاء مجلس المحافظة بتملك المهارات اللازمة وبالأخص ضمن عناوين التخطيط الإستراتيجي ومهارات الظهور الإعلامي وشرح القانون المالي للوحدات الإدارية، كون مجلس المحافظة هو المعني بوضع وإقرار الخطط التنموية والاقتصادية والمالية للمحافظة.

صلاحيات واسعة للمجالس

بدوره رئيس مجلس محافظة دمشق محمد إياد الشعمة أكد أن قانون الإدارة المحلية أعطى صلاحيات واسعة للمجالس، بوجود سلطة الإشراف والمتابعة والمراقبة وحسن التنفيذ، مؤكداً وجود بعض المسائل التي بحاجة إلى تصويب.

وأوضح أن سبب الملتقى هو تحقيق هذه الغاية، ذاكراً أن هناك مكامن خلل تم تسليط الضوء عليها من مجلس المحافظة.

كما أشار إلى ضرورة التركيز على الشفافية بإعطاء المعلومة والمتابعة والإجراءات المتخذة، مضيفاً: كي نحارب الفساد علينا تفعيل موضوع الرقابة، ودور الإعلام لا يستهان به، ولابسبما أن جميع التعاميم الصادرة أكدت على نشر القرارات الصادرة عن المكتب التنفيذي.

هذا وأكد نائب رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد تركو العمل على إعداد (بنك للشكاوى والمشكلات) في الجامعة حيث يستطيع المجلس المحلي إيصال أي مسائل ليصار إلى طرح الحلول المناسبة لها بشكل منطقي وعلمي.

الحضور المتنوع يغني الحوار

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عميد كلية الشريعة في جامعة دمشق الدكتور محمد حسان عوض أن هذا الحضور المتنوع يغني الحوار، بوجود أفكار وخطط تكون سبباً بالتنمية، مشيراً إلى ضرورة ترشيد الممارسات وخاصة أنها عبارة عن مساع مقدمة للمحافظة كنوع من التعاون، وبالتالي هناك ضرورة لاختيار الأولى.

نقل الصلاحيات

من جانبه عضو مجلس الشعب وأستاذ القانون في جامعة دمشق محمد خير العكام رأى أن المشكلة تكمن في عدم تعزيز نقل الصلاحيات من الجهات المركزية إلى اللامركزية، وأنه من الضروري تحديد الصلاحيات بين الوزارات والمديريات التابعة لها في المحافظات، معتبراً أن هذا الأمر بحاجة إلى معاودة.

العكام في حديثه لـ«الوطن» رأى أن كثرة القوانين ترتب على العاملين في الوحدات الإدارية مهام كبيرة جداً هم غير قادرين على أدائها لا عدداً ولا كفاءة، مشدداً على ضرورة توسيع الملاكات للوصول إلى الأداء المطلوب، وإن ذلك يحتاج إلى التمويل اللازم والذي يجب أن يكون ذاتياً للوحدات المحلية، لافتاً إلى وجود عقارات هائلة مملوكة من هذه الوحدات منسية وغير مستثمرة.

توضيح مفهوم اللامركزية

بدورها الأستاذة في كلية الإعلام الدكتورة نهلة عيسى أكدت أن المشكلة ليست في القانون الذي يمكن تعديله وإنما في عقلية وذهنية الأشخاص الذين ندعم وصولهم إلى المجالس المحلية، ورأت أنهم يخلقون ثغرة كبيرة بينهم وبين المجتمع المحلي.

وشددت على ضرورة تفنيد مفهوم اللامركزية الذي في عمقه وجوهره تكمن مسألة العمل على شراكات محلية تمارس بشكل كبير الدور الرقابي وهي التي تحدد الأولويات.

وأشارت إلى غياب الأولويات في تنفيذ المشاريع لدى الوحدات الإدارية، مؤكدة ضرورة بوضع التمويل في المكان الصحيح ضمن الإطار الزمني، مشددة على ضرورة الشراكة مع المجتمع المحلي لما لها من دور في تقدم الدعم بشكل كبير لعمل الوحدات مادياً أو معنوياً، وقالت: هذا ما تعمل عليه جميع البلديات في جميع دول العالم إلا عندنا.

وختمت عيسى حديثها بالقول: نسمع كما يسمع الجميع أن هناك العديد ممن دفعوا الملايين للوصول إلى المجالس البلدية، متسائلة: ألا يريدون استرداد ما دفعوه، وتابعت: وذلك سيكون على حساب المجتمع المحلي، إذاً المشكلة ليست في القانون وإنما فيمن يتولون تطبيقه.

القوانين لخدمة المواطن

نقيب محامي سورية الفراس فارس أكد أن القوانين توضع لخدمة المواطن، وفي حال كان هناك خلاف على قانون معين ولم يلب الحاجات أو الطلبات أو لم يرفع من مستوى الأداء العام، فالأولى تغييره أو إجراء الإصلاحات اللازمة عليه.

واقترح فارس أن تنبثق لجنة عن المؤتمر مختصة من مهندسين ومحامين والمجتمع المحلي ومن الغرف ومختلف الجهات، لوضع دراسة أو إعادة دراسة لقانون الإدارة المحلية، معتبراً أنه بهذا الشكل لن نصل إلى أي نتيجة.

وطالبت المداخلات بضرورة ترشيد الموارد والمبادرات المادية المقدمة عبر المجالس المحلية بالتركيز على المسائل ذات الأولوية عبر وجود لجنة لترشيد هذا التمويل المحلي ليكون في مكانه الأنفع، والاهتمام بالبشر أكثر من الحجر، مؤكدة أن وجود العديد من المسؤولين ممن يحصلون على معلوماتهم من صفحات التواصل الاجتماعي، ما يتطلب وجود آلية واضحة لضبط هذه المواقع.

رئيس مجلس المحافظة لـ«الوطن»:
لنحارب الفساد علينا تفعيل الرقابة.. ودور الإعلام لا يستهان به

نقيب المحامين:
اقتراح تشكيل لجنة عن المؤتمر لإعادة دراسة قانون الإدارة المحلية

عضو مجلس شعب لـ«الوطن»:
مهام العاملين في الوحدات الإدارية كبيرة جداً وغير قادرين على أدائها

عيسى لـ«الوطن»:
نسمع أن العديد دفعوا الملايين للوصول إلى المجالس البلدية؟

نائب رئيس جامعة دمشق لـ«الوطن»:
نعمل على إعداد بنك «للشكاوى والمشكلات» في الجامعة

عميد كلية الشريعة لـ«الوطن»:
الحضور المتنوع يغني الحوار بوجود أفكار وخطط تكون سبباً بالتنمية

تبسيط الإجراءات اللازمة لمنح التراخيص الخاصة بالصيادين

مدير الموانئ العميد علي أحمد أحمد: ٣,٩ مليارات ليرة إيرادات المديرية في ٧ أشهر

محمود شاهين

كشف المدير العام للموانئ العميد البحري علي أحمد أحمد أن إيرادات المديرية، منذ بداية العام وحتى نهاية شهر تموز، بلغت ٣,٩ مليارات ليرة، في حين خلال عام ٢٠٢٢ بلغت ٥,٢ مليارات ليرة.

وأوضح أن المديرية ومن خلال كل الموانئ والمخافر المنتشرة على طول الساحل تقوم بمهامها المنوطة بها وفق أحكام القوانين والقرارات الوزارية المتعلقة بالصيد البحري فقط ولا علاقة لها بالمسطحات المائية الداخلية وتقوم بتنفيذ مهامها استناداً إلى المرسوم التشريعي رقم /٣٠/ لعام ١٩٦٤ الخاص بحماية الأحياء المائية والقرار رقم /٤٦٠/ لعام ١٩٦٥ الخاص بتنظيم صيد الأسماك في المياه المالحة والقرارات الصادرة عن وزير الزراعة بخصوص الإجراءات المتخذة بحق كل مخالفة من المخالفات المرتكبة من الزوارق.

مضيفاً: وبالتالي فإن تطبيق القوانين والقرارات المذكورة أعلاه يساعد على نمو الثروة السمكية وبالتالي يكون من أحد الأهداف المساعدة للصيادين بالحفاظ على نمو الثروة السمكية، وبالتالي فإن عمل المديرية هو السهر على تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة فيما يخص الأحياء المائية، أما التشريعات والقرارات الخاصة بالثروة السمكية فهي من اختصاص الهيئة العامة للثروة السمكية التابعة لوزارة الزراعة.

وأكد تبسيط الإجراءات اللازمة لمنح التراخيص الخاصة بالصيادين، وضبط زوارق التي تعمل بالصيد بطريقة الجرف القاعي وعدم السماح لهم بالصيد إلا في المياه الدولية بالمناطق المخصصة لهم بحيث لا تؤثر هذه المخافر أجهزة كهربائية متنوعة إضافة إلى مناظير ليلية وكاميرات مراقبة وأجهزة لاسلكية متنوعة تعمل بمعظمها على استطاعات قليلة وتغذية من مدخرات ثابتة وتغذيتها من الشبكة الكهربائية.

موضحاً أن وظيفة هذه الأجهزة هي تأمين المراقبة الدائمة (نظام ٢٤ ساعة) لقطاع كل مخفر حيث تمنع أي اختراق ممكن براً أو بحراً لذا فإن عمل هذه الأجهزة ضرورة ملحة لحفظ أمن كل قطاع من قطاعات المخافر سواء أكان براً أم بحراً.

وأشار إلى أنه تم طرح المشروع على الجهات المعنية بدءاً من عام ٢٠٢١ وتم إعداد الدراسات الفنية والمالية إضافة إلى الجدوى الاقتصادية الخاصة لهذا المشروع وتمت متابعة الإجراءات القانونية والفنية والمالية مع هيئة الطاقة الجهة المعنية بمتابعة الإجراءات الخاصة بحوث بمشاريع الطاقة الشمسية وذلك عن طريق وزارة النقل، وتم اعتماد المشروع الخاص بتأمين التغذية الكهربائية لمخافر الموانئ عن طريق الطاقة الكهروضوئية بنظام مستقل عن الشبكة الكهربائية عن طريق خطة لمدى ثلاث سنوات وبمنظومة ٥kva لتغطي الحاجة للتغذية الكهربائية الخاصة بكل مخفر. وتم تركيب المنظومة المذكورة لأربعة مخافر في المديرية العامة للموانئ ضمن خطة عام ٢٠٢٣ ووفق الاعتماد المالي المخصص للمشروع لعام ٢٠٢٣، وسيتم استكمال المشروع على كل المواقع والمخافر وفق الحاجة والإمكانيات.

وأشار إلى أنه تم افتتاح المركز الامتحاني التابع للمديرية العامة للموانئ الخاص بإجراء امتحانات جميع الطلاب والمتدربين في المعاهد البحرية الخاصة والعامة الراغبين بالحصول على شهادات الكفاءة السورية في مدينة اللاذقية يوم الخميس الواقع في ٢٠٢٢/٠٦/٠٩ من وزارة النقل هذا ويأتي افتتاح المركز الامتحاني ضمن جهود حثيثة من وزارة النقل والمديرية العامة للموانئ لتحقيق أعلى مستوى من العدالة والمساواة بين جميع الطلاب من مختلف المعاهد البحرية العامة والخاصة والتأكيد الدائم على النزاهة والشفافية فيما يتعلق بسير العملية الامتحانية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على مستوى وسمعة شهادة الكفاءة السورية ويرفع من الكفاءة العلمية والمهنية لجميع البحارة السوريين المتدربين لدى هذه المعاهد البحرية.

تبلغ مساحة المركز الامتحاني نحو ٦٥٠ متراً مقسمة إلى ثلاثة أقسام (قسم الإدارة – قسم القاعات الامتحانية – المستودع والأرشيف) ويتألف من ٥ قاعات امتحانية وثلاثة مراسم بقدرة استيعابية تصل إلى ٢٠٠ متقدم للدورة الامتحانية الواحدة.

تُجرى في المركز الامتحاني امتحانات شهادة ضابط أول وربان (دورة طويلة) وشهادة ضابط مهندس ثان وضابط كبير مهندسين (دورة طويلة) كما تُجرى امتحانات شهادة ضابط نوبة ملاحية وضابط نوبة هندسية وامتحانات شهادة ربان (دورة مختصرة) وشهادة ضابط كبير مهندسين (دورة مختصرة) إضافة إلى جميع امتحانات تحديث المعرفة وامتحانات القبول.

تنصح المديرية العامة للموانئ وتحث جميع الراغبين بالتقدم لامتحانات السلطة البحرية ضمن المركز الامتحاني الالتزام الكامل بالعملية التعليمية والتدريبية المنفذة لدى المعاهد البحرية المعترف بها وتلقي كل مايلزم من معلومات وتقنيات علمية تؤهلهم لاجتياز امتحانات السلطة البحرية التي ستضمن إعطاء كل متقدم ما يستحقه بجميع الوسائل المتاحة.

يتم وضع أسئلة موحدة وشاملة بمستوى علمي مميز لجميع الطلاب من كل المعاهد البحرية مع سلالم تصحيح واضحة وصريحة ويتمّ إجراء العملية الامتحانية بوجود كاميرات مراقبة بشكل دائم وإجراء التصحيح في المركز الامتحاني من لجنة امتحانات مستقلة لا يعمل أي من أعضائها في أي معهد بحري مما حقق مصداقية عالية للعملية الامتحانية التي تجريها المديرية العامة للموانئ.

بعد إنشاء المركز الامتحاني ازداد عدد المتقدمين لامتحانات السلطة البحرية الراغبين بالحصول على شهادات الكفاءة السورية بشكل كبير جداً حيث فاق عدد المتقدمين الـ١٥٠٠ متقدم ضمن المركز الامتحاني التابع للمديرية العامة للموانئ والذي كسب موثوقية عالية وجدية كبيرة للعملية الامتحانية بجميع مراحلها وخلق أجواء من المنافسة العلمية بين المتقدمين من مختلف المعاهد البحرية الأمر الذي ساهم بشكل كبير برفع المستوى العلمي والمهني لجميع المتقدمين وكان له أثر إيجابي كبير على مستوى وسمعة الشهادة السورية التي أصبحت تضاهي الشهادات البحرية الصادرة عن الدول المتقدمة في مجال العمل البحري وأعطى فرص عمل واسعة لجميع الحاصلين على شهادات الكفاءة السورية للعمل في مختلف شركات النقل البحري.

وتم تشكيل لجنة مؤلفة من عدد من كبار المهندسين والربابنة والأساتذة الجامعيين المختصين إضافة إلى المتخصصين في المديرية العامة للموانئ لتوحيد المناهج الدراسية في المعاهد المعترف فيها في المديرية من أجل أن تكون كل المواد واحدة والتي يجري بها الامتحان ضمن المركز المذكور وهي في طور الطباعة.

وفي الغرفة أنظمة إمداد بالهواء وإمداد بالكهرباء وبالأوكسجين وأنظمة مراقبة واتصال وسيطرة ومكافحة حرائق.

ولفت إلى أنه لدى المديرية العامة للموانئ قاطر إنقاذ أعالي البحار صنع يوغسلافيا عام ١٩٧٦ باستطاعة محركات ٣٣٠٠ حصان بخاري وبسرعة ١١ عقدة مع آلية تعشيق مرتبطة بمحركات القاطر جولان ووظيفتها نقل الحركة إلى علبة السرعة وآلية الرفاص متعدد الخطوط.

موضحاً أن المهمة الأساسية للقاطر هي المساهمة بعمليات الإنقاذ للسفن والزوارق إضافة إلى العمليات الخاصة بإنقاذ الأشخاص ضمن المياه الإقليمية السورية إضافة إلى أي مساعدة تطلب من الجهات المعنية بقطاع النقل البحرية سواء أكانت حكومية أم خاصة وفق القوانين الناظمة لعمل القاطر.

وقال: قام القاطر جولان على مدة عقود بالعديد من المهام الخاصة بإنقاذ السفن الجانحة أو الشاحطة إضافة إلى عمليات الإنقاذ الخاصة بالأشخاص أو الزوارق أو المهام الخاصة بالاشتراك مع جهات عامة أو جهات خاصة وفق القوانين الناظمة لعمل القاطر.

وتابع قائلاً: القاطر جولان نتيجة الحصار على بلدنا الحبيب يعاني قدم التجهيزات الميكانيكية والكهربائية اللازمة لاستمرار جاهزية القاطر للقيام بالمهام المنوطة به، وتم مؤخراً القيام بعملية تحويض للقاطر جولان (عمليات صيانة) على الحوض العائم التابع لقيادة القوى البحرية والدفاع الساحلي ضمن مرفأ اللاذقية بخبرات وطنية وبعدها تم استكمال كل الصيانات والإصلاحات اللازمة وإعادته للعمل والقاطر حالياً جاهز للقيام بالمهام المنوطة به ضمن الإمكانيات المتاحة.

وحول تزويد المخافر بالطاقة الشمسية، أكد أنه مشروع تزويد المخافر التابعة للمديرية العامة للموانئ بالتغذية الكهربائية عن طريق اللواقط الكهروضوئية بشكل مستقل عن الشبكة هي يعتبر من المشاريع الخدمية حيث في هذه المخافر أجهزة كهربائية متنوعة إضافة إلى مناظير ليلية وكاميرات مراقبة وأجهزة لاسلكية متنوعة تعمل